مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(2) IASJ-Iraqi Academic Scientific Journals

دور المرأة في المؤسسات الرسمية لإقليم كردستان العراق بعد العام 2005

الباحثة: حوراء قيس سرحان
أ.د. عدي فالح حسين
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

الكلمات المفتاحية: دور المرأة، المؤسسات الرسمية، اقليم كردستان

الملخص:

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات نوعية وعميقة في بنية المجتمعات السياسية والاقتصادية خلال العقود الاخيرة، ولاسيما ما يرتبط بموضوع حقوق المرأة ومشاركتها في العملية السياسية وما يرافق ذلك من متطلبات، و شهد عام 2003 تحولا جديدا ومحوريا في تاريخ الدولة العراقية السياسي والاجتماعي، حيث تم تغيير شكل الحكم ونظام الحكم من نظام سلطوي شمولي مركزي الى نظام ديمقراطي تعددي، انتجت هذه البداية مرحلة انتقالية جديدة في بناء مؤسسات الدولة بالكامل من جديد، خاص بعد التصويت على الدستور الجديد بالاستفتاء العام عام 2005، وقد ادى هذا التحول الى إشراك المرأة على الصعيد السياسي، فبعد الاقصاء والتهميش الذي تعرضت له المرأة من قبيل الحكومات التي سبقت عام 2003، جاءت الافق الدستورية والقانونية لتضمن حق المرأة في صنع القرار ومشاركتها وشراكتها سياسيا، عبر اقرار مبدأ "نظام الكوتا التشريعية النسائية "، والذي من خلاله يتم تنظيم وجود المرأة داخل قبة البرلمان وممارسة الدور البرلمانية بشكل كامل.

عندما أقر الدستور العراقي بعد استفتاء عام 2005، بدأت المرأة الكردستانية مرحلة مختلفة وجديدة في مشاركتها السياسية داخل مؤسسات إقليم كردستان الرسمية، أعطى هذا التحول في الدستور إطاراً قانونياً يتم من خلاله تعزيز حقوق المرأة في كردستان بما يضمن لها أكبر فرص للمشاركة في مختلف جوانب الحياة وعلى رأسها السياسية والاقتصادية، وبفضل ما يتضمنه الدستور من النصوص التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص والحقوق، تمكنت المرأة الكردستانية من الدخول بشكل واسع في المجالات السياسية، إذ أصبح لها دور أكثر اهمية في الحكومة، البرلمان، والهيئات الرسمية، حيث تعد الكوتا النسائية، التي تضمنها النظام الانتخابي،

أبرز الأدوات التي اسهمت في تمثيل المرأة بشكل اكبر داخل برلمان الاقليم، مما ساعد في فسح المجال للمرأة لتولي المناصب القيادية في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المقدمة:

ان المرأة الكردستانية جزء لا يتجزأ من النساء العراقيات، لذا بطبيعة الحال تتأثر بمجموعة التحولات الواسعة التي حدثت خلال فترة ما بعد عام 2005، حيث لعبت المرأة في اقليم كردستان دورا كبيرا نسبيا بعد ان تم اقرار واعتماد نظام " الكوتا النسائية" في نظام تعددي برلماني ديمقراطي، واعتماد ما لا يقل عن (30%) من عدد المقاعد البرلمانية في دستور اقليم كردستان (غير الرسمي)، وهو ما مكنها من الدخول الى الحياة السياسية وفتحت لها افاق جديدة، تمكنها الى حدما في المساهمة في الحياة العامة، ولكن هذا التحول الديمقراطي لم يخلو من تحديات وصعاب في طريق النساء داخل اقليم كردستان العراق، فالأعراف والتقاليد المجتمعية والتسلط الذكوري والتمييز ضد النساء، وضعف تطبيق القوانين الداعمة للمرأة، وارتفاع نسبة البطالة والعنف والامية، كل هذا كان له نصيب في وضع حدود واضحة واطر مقيدة لدور المرأة في الحياة السياسية.

اهمية البحث: ان تمكين ومشاركة المرأة سياسيا يعد من المؤشرات الاساسية على تطور المجتمع ومدى التزامه بالديمقراطية وتطبيق مبادى حقوق الانسان، كما تتضح اهمية الدراسة في ما يأتي:

1- ان عملية اشراك المرأة في العمل السياسي العراقي، بات اساسي وضرورة ملحة لتحقيق صياغات ملائمة وتشريعات قانونية تتناسب مع احتياجات النساء، يُمكن هذا من تحقيق العدالة الاجتماعية، كما يعد اشراك المرأة الكردستانية ع وجه الخصوص في الحياة السياسية بمثابة استثمار للمستقبل، من اجل ازدهار واستقرار اكثر في اقليم كردستان العراق.
2- ان الدور السياسي الذي تلعبه النساء ينبع من بعدين، الاول: البعد الحقوقي وهو كل ما يتعلق بمعرفة الحقوق وادراكها، حيث تعد هذه المشاركة حق مشروع لكل فرد داخل اطار الدولة، بغض النظر عن الجنس، الثاني: يمثل البعد التنموي، وهو يعنى بإدماج المرأة في مواقع صنع القرار السياسي، مما يعزز من العدالة السياسية وصياغة سياسات شاملة.

اشكالية البحث: على الرغم من التطورات النسبية في اقليم كردستان العراق الذي شهدته بعد عام 2005، في مجال تمثيل وتمكين المرأة في الحياة السياسية، الا ان العقبات لاتزال تعترض

طريقها مؤثرة بذلك على تمثيلها في مواقع صنع القرار السياسي، تنطلق اشكالية بحثنا من تساؤل جوهري مفاده: هل للمرأة الكردستانية في اقليم كردستان العراق اسهام حقيقي و دور فاعل في تحقيق تمثيل سياسي كامل وفقًا لتلك القوانين والنصوص الدستورية في مؤسسات الحكم الرسمية؟، وتفرعت عن هذه الاشكاليات عدة تساؤلات، وهي كالاتي:

1- ماهي الاطر القانونية والتشريعية التي تنظم من مشاركة سياسيا في اقليم كردستان العراق؟
2- هل حققت الكوتا النسوية في الاقليم تمثيل فاعل ونوعي في تمكين النساء سياسيا، ام انه تمثيل عددي وشكلي فقط؟
3- ماهي نسب تمثيل المرأة الكردستانية في المؤسسات الكردية الرسمية وغير الرسمية، وماهي العوامل التي تؤثر على هذه النسب؟

فرضية البحث: لقد استطاعت المرأة في الاقليم ان تأخذ بعض الأدوار المهمة في مختلف المجالات الحياتية، سواء على مستوى التمثيل المتمثل بـ"الكوتا النسائية" في كافة السلطات والمجالس التشريعية والمحلية وعلى مستوى النشاط والحضور في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالمقابل فان الدور السياسي للمرأة في الإقليم لم يصل إلى المستوى الذي يتلاءم مع الوزن الحقيقي لها، اذ لم يصل الى المستوى الذي يتناسب مع حجمها وامكاناتها الحقيقة، وبات دورها شكليا، كما يمكن ان نطلق عليه (دورا عرفيا)، مقيدة بعوامل عدة من اهمها السياسية التي تتمثل بطبيعة النظام المركزي في الاقليم الذي يحجم من دورها الفعلي.

المطلب الاول- السلطة التشريعية

تعد السلطة التشريعية في اقليم كردستان العراق (برلمان كردستان) المرجع والاساس للبت في جميع القضايا المصيرية الخاصة في شعب واقليم كردستان ويجري انتخاب السلطة التشريعية كل اربع سنوات بالاقتراع العام الحر المباشر، يحتوي على غرفة واحدة، وعدد الاعضاء الاصليين (95) عضو، اضافة الى (5) مقاعد لكوتا المكونات، ويمارس البرلمان في اقليم كردستان هي عدة وظائف من اهمها: "البت في القضايا المصيرية لشعب كردستان العراق، تعديل والغاء وتشريع القوانين التي تخص اقليم كردستان بما لا مع اختصاصات السلطة التشريعية الاتحادية، مراقبة عمل السلطة التنفيذية ومساءلة رئيس مجلس الوزراء ونائبيه والوزراء، اقرار الموازنة العامة واقرار الخطط العامة لإقليم كردستان العراق"[1].

وسنتناول في هذا القسم ثلاث محاور رئيسة في السلطة التشريعية وهي (النظام الانتخابي، والدورات الانتخابية بعد عام 2005، ورئاسة البرلمان):

اولا: النظام الانتخابي: إن القانون الانتخابي في أي دولة هو الواجهة التي يمكن من خلالها معرفة نسب المشاركة السياسية للمواطنين سواء كانوا ذكورا او اناث والأبعاد السياسية التي تترتب على هذه المشاركة، كما يوضح الحالة الواقعية لأي نظام وتعاملاته مع الحريات السياسية، وأن النظام الديمقراطي هو النظام الذي يقوم على المشاركة السياسية من قبل المواطنين في صنع القرارات السياسية عن طريق المؤسسات الدستورية أو اختيار السياسيين (القادة) من خلال انتخابات حرة و نزيهة[2].

ان النظام الانتخابي المتبع في اقليم كردستان منذ اول دورة انتخابية عام 1992 الى عام 2024 هو نظام النسبي (القائمة المغلقة)، عملية توزيع المقاعد تكون ضمن نظام (سانت ليغو الصحيح،)، والاقليم كله دائرة واحدة، الا ان في الانتخابات الاخيرة في اقليم كردستان عام 2024 حصل تغيير في صيغة النظام الانتخابي حيث اصبح الانتخاب بالنظام النسبي (القائمة المفتوحة)، ونظام توزيع المقاعد بنظام الكوتا هير، حيث يتم (جمع عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة ويتم اعادة ترتيب القوائم حسب مجموع الاصوات الحاصلة عليها وتقسيم الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد لبيان القاسم الانتخابي ومن ثم يُحدد عدد المقاعد لكل قائمة من خلال قسمة العدد الكلي للأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على القاسم الانتخابي ويخصص لها عدد من المقاعد مساوي للعدد الصحيح من ناتج القسمة، في حال حصول القائمة على عدد من المقاعد مساوي لعدد مرشحيها يتم عدها قائمة مستنفذة ولا تشمل بأية عمليات توزيع اخرى، كما تعد المقاعد المتبقية بعد عملية التوزيع مقاعد شاغرة ويتم توزيعها على القوائم التي لديها بقايا اصوات اقل من القاسم الانتخابي، سواء حصلت ام لم تحصل على مقعد ولديها اكبر، البقايا حيث يتم تخصيص المقعد الشاعر الأول للقائمة صاحبة اكبر متبقي من الأصوات والمقعد الشاعر الثاني للقائمة صاحب ثاني أكبر متبقي وهكذا الى ان يتم توزيع المقاعد المتبقية، اما في حالة بفاء مقعد شاغر واحد او اكثر وتساوت قائمتان أو أكثر في المتبقي من الاصوات تقوم المفوضية بأجراء قرعة لتحديد القائمة التي ستحصل على المقعد الشاغر وبحضورهم أو من يمثلهم) واصبحت عدد الدوائر الانتخابية اربع دوائر انتخابية توزعت على محافظات الاقليم الاربعة[3]. سنبين في الجدول ادناه الحد الادنى لمقاعد النساء في برلمان اقليم كردستان- العراق وفقا للمحافظات مع بيان عدد المقاعد بشكل عام و كذلك مقاعد الكوتا الخاصة بالمكونات:

جدول رقم(1) يبين توزيع المقاعد (العامة والمكونات) على المناطق الانتخابية في اقليم كردستان العراق.

المحافظة	عدد المقاعد	عدد المقاعد العامة	مقاعد المكونات	الحد الادنى لمقاعد النساء
اربيل	34	32	2(مسيحي، تركماني)	10
السليمانية	38	36	2(مسيحي، تركماني)	11
دهوك	25	24	1(مسيحي)	8
حلبجة	3	3	لا يوجد	1
المجموع	100	95	5	30

المصدر: المادة (2/ثانيا)، نظام توزيع المقاعد واستبدال الاعضاء لبرلمان كردستان العراق رقم (9) لسنة 2024، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ثانيا: الدورات الانتخابية

ان التجربة البرلمانية الاولى في اقليم كردستان العراق كانت عام 1990، الا اننا في هذا القسم سنتناول الدورات الانتخابية بعد عام 2005 وهي كالاتي:

1- الدورة الانتخابية (2005-2009):

تم اجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني (الدورة الثانية) بتاريخ 2005/1/30 بالتزامن مع انتخابات العراق الخاصة بانتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات، وتعد هذه الانتخابات هي الاولى في كردستان بعد سقوط نظام السابق؛ اذ صوت سكان كردستان العراق في انتخابات ٢٠٠٥ على انتخاب المجلس الوطني الكردستاني في حدود محافظة كل من (سليمانية- دهوك - هولير)، وقد حرم سكان المناطق التي تم استقطاعها من كردستان في كل من محافظة (نينوى- كركوك- ديالى) من التصويت في هذه الانتخابات لعدم عودتهم وتحديد مصيرهم اداريا الى الاقليم وفق المادة (٥٨) من (قانون ادارة الدولة العراقية)، حيث اصبحت فيما بعد مادة دستورية (المادة ١٠٤) في دستور العراق الدائم، جرت هذه الانتخابات على نظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة) وتنافست فيها (١٣) قائمة وكيان سياسي مختلف، شارك في عملية التصويت (١٧٥٣٩١٩) ناخب من سكان الاقليم (الاكراد والتركمان والكلدان والاشوريين والمسلمين والمسيحيين وايزديين)، ازداد أعضاء المجلس في هذه الدورة الى (١١١) عضو بعد ان كان (١٠٥) عضو، ومن خلال نتائج الانتخابات تبين ان (٣) قوائم فقط تمكنت من الحصول على مقاعد المجلس والمتمثلة بـ(القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية والتي حصلت على (١٠٤) مقعد، والقائمة الجماعية الاسلامية في كردستان العراق (٦) مقاعد، و قائمة حزب كادحي كردستان

والمستقلين (١) مقعد)[4] ؛ حيث تم تطبيق "نظام الكوتا" بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ في هذه الدورة حيث اعطت فرصة مهمة لخوض للنساء المرشحات التجربة البرلمانية وحصلن على (٢٨) مقعد، اي بنسبة (٢٥٪) من مقاعد المجلس، يرى جمع من الباحثين ان هذه النسبة في المجلس الوطني الكردستاني لا تعبر عن المشاركة الحقيقة للمرأة الكردستانية، انما هي نتاج تطبيق نظام الكوتا ولم تحصل عليها المرشحة الا ضمن نظام القائمة، حيث في هذا النظام يتم التصويت للقائمة دون تحديد المرشح، فبالتالي لا يمكن معرفة الاصوات الحقيقية للمرشحين ضمن القائمة الواحدة[5].

2- الدورة الانتخابية (2009-2-2013):

قبل انتهاء مدة برلمان كردستان بدورته الثانية بتاريخ 2009/6/4، اقترح رئيس البرلمان (عدنان المفتي) في كتاب موجه الى رئيس الاقليم، ان يكون موعد الانتخابات لبرلمان كردستان في دورته الثالثة بتاريخ 2009/5/19، كما جرت العادة على تحديد مثل هذا اليوم في الانتخابات السابقة منذ اول انتخابات للبرلمان، وعليه تم ارسال كتاب الى المفوضية العليا للانتخابات في العراق من قبل رئيس البرلمان بتاريخ 2009/3/26، داعيا منهم تنسيق موعد الانتخابات في الاقليم وبتاريخ ٥/١٩، ولكن ومن خلال كتاب موجه من رئيس الاقليم الى رئيس البرلمان اكد فيه على عدم امكانية المفوضية على اجراء الانتخابات وذلك لعدم تخصيص ميزانية خاصة لمفوضية الانتخابات من قبل الحكومة الفيدرالية كما انه لا توجد خطة مالية واضحة وعدم توفر الامكانيات الفنية اللازمة، عملت المفوضية العليا للانتخابات في العراق في ٢٠٠٩/5/٢ على تبليغ رئاسة الاقليم باستعدادها لأدارة الانتخابات من تاريخ 2009/7/20، وعليه تم تحديد موعد الانتخابات في 2009/7/25 وهذه الدورة أقامت وفق الاقتراع المباشر بنظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، حيث تم اجرائها بنجاح وبحضور ثلة من المراقبين المحليين والدوليين، وشارك في هذه الانتخابات (٢٤) كيان وقائمة مختلفة للتنافس على (١١١) مقعد، الا ان (١١) قائمة تمكنت من الحصول على مقاعد في البرلمان [6]، وتمكنت (٣٩) امرأة ضمن ثمانية قوائم الفائزة من الحصول على مقاعد في البرلمان بنسبة (٣٥٪)، واذ ما قارنا هذه الدورة عن الدورة السابقة نلاحظ ازدادت مشاركة المرأة في البرلمان الكردي، حيث ان هذه النسبة هي اعلى من المقررة في "

نظام الكوتا" وفق التعديل الرابع (القانون المجلس الوطني لانتخاب برلمان كوردستان رقم ٢ لسنة 2009)[*] والمتمثلة ب(٣٠٪)[7].

إن ارتفاع النسبة العالية لمشاركة المرأة في مقاعد البرلمان ترجع إلى نوع النظام الانتخابي المعتمد مع نظام توزيع المقاعد التابع لانتخابات برلمان كوردستان رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩[**]، حيث أتاح فرصة لدخول نسبة أعلى للنساء من النسبة المقررة (٣٠٪) حث يتم توزيع المقاعد لكل قائمة حسب التسلسل المرشحين وليس تبعا للأصوات الصحيحة التي يحصل عليها المرشح، لان الناخب يعطي صوته للقائمة فقط؛ كما ان من المهم الإشارة إلى سعي الأحزاب الاساسية في اشراك النساء في العمل السياسي و الضغط الداخلي النسائي من قبل المنظمات الانسانية النسائية المحلية و الدولية ايضا في اشراك المرأة الجانب السياسي[8].

3- الدورة الانتخابية (2013-2018):

قام رئيس البرلمان (ارسلان بايز) بتاريخ 2012/12/5، بمخاطبة رئاسة الاقليم بشكل رسمي وقبل انتهاء المدة القانونية للبرلمان اقليم كردستان العراق بدورته الثالثة داعيا اياهم الى تحديد موعد رسمي للقيام بأجراء انتخابات البرلمان في الاقليم بدورته الرابعة، وتضمن الخطاب طلب من رئيس الاقليم على اصدار مرسوم يتم فيه تحديد موعد للانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان قبل ان تنتهي الفترة القانونية المحددة للدورة الانتخابية الحالية، وعليه يجب ان يتم تبليغ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بذلك، وذلك بهدف اعداد واجراء التحضيرات الفنية اللازمة حيث انها تحتاج ما يقرب الى (٦) اشهر لأتمام ذلك، وتم اصدار المرسوم بتاريخ 2013/4/18، حدد فيه تاريخ 2013/9/21 موعد للانتخابات البرلمانية والرئاسية وذلك لان المدة القانونية لرئيس الاقليم تنتهي في نفس التاريخ[9]، تم اجراء الانتخابات في نفس الموعد المقرر وفق نظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة) وتم مشاركة (١٣) كيان وقائمة مختلفة في الاقليم، الا ان (١٧) قائمة فقط فازت في مقاعد البرلمان الكردستاني، ضمت القوائم (٣٤٧) مرشحة من

---

[*] لكل حزب أو فئة في كردستان تقديم قائمة خاصة بها تتضمن أسماء مرشحها على نطاق كوردستان. العراق على ان تحتوي على نسبة لا تقل عن (30%) من النساء ويتم ترتيب أسماء المرشحين بالشكل الذي يضمن تمثيل النسبة المذكورة للنساء في البرلمان على ان لا يقل عدد المرشحين في كل قائمة انتخابية عن ثلاثة).

[**] الذي اشترط على القوائم المشاركة بأن(يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاث مرشحين في القائمة واسم امرأتان على الأقل ضمن أسماء أول ستة مرشحين في القائمة وهكذا إلى نهاية القائمة).

النساء من اصل (١١٥٤) مرشح اي بنسبة (٣٠٪) من المرشحين في القائمة الانتخابية الواحدة، وحصلت النساء على (٣٤) مقعد من المقاعد البرلمانية [10].

كما يرجح طرق حصول النساء على تلك المقاعد البرلمانية في هذه الدورة الى: الأصوات الحقيقية أو أصوات القائمة حيث حصلت 10 نساء على مقاعدهن من خلال ذلك مع العلم بأن ٣ نساء من ضمن ١٠ نساء كانت مقاعد محسومة للاقليات المسيحية والتركمانية، ونظام الكوتا النسائية حيث فازت 24 مرشحة عن طريق هذا النظام وحصلن على المقاعد البرلمانية [11].

4- الدورة الانتخابية (2018-2024):

جرت انتخابات البرلمان في اقليم كردستان العراق بتاريخ 2018/9/30 بعد ان حدد رئيس مجلس الوزراء برسوم رسمي هذا التاريخ لإجراء انتخابات البرلمان في دورته الخامسة، وقد أعلنت مفوضية الانتخابات المستقلة والاستفتاء في اقليم كردستان العراق انه يمكن لـ(٣٠٨٥٤٦١) مواطن كردستاني التصويت في الانتخابات، إلا أن مجموع من شارك في عملية التصويت هم فقط (١٨٤٥٩٧٩) بنسبة (59%) من مجموع التصويت العام، تمت عملية الاقتراع بنظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، حيث شاركت (39) كيان وقائمة مختلفة واستطاعت (16) قائمة فقط الحصول على المقاعد في البرلمان[12]، وحصلت المرأة على (34) مقعد برلماني في هذه الدورة، اي بنسبة (٣٠٪) من المقاعد الكلية، ومن الملاحظ أن نسبة المرشحات النساء الفائزة في هذه الدورة تطابق نسبة المشاركة في الدورة السابقة وان حصولهن على مقعد في البرلمان يكون اما أصوات القائمة أو الاصوات الحقيقية أو الكوتا نسائية، ولكن المختلف في هذه الدورة هو حصول (١٢) مرشحة على مقعد في البرلمان خارج اطار نظام الكوتا النسائية ومن ضمنها مقعدين من قوائم المسيح والتركمان[13].

5- الدورة الانتخابية (2024-2028):

بعد تأخر الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان ما يقرب عن عامين من موعدها المحدد عام ٢٠٢٢، والسبب يعود الى الخلافات والمصالح السياسية وعدم وجود الاستقرار السياسي داخل الاقليم، وخاصة بين الحزبين الرئيسيين اللذان كانا متخوفين من اجراء الانتخابات لوجود بعض المشاكل الداخلية تم إجراء الانتخابات البرلمانية بدورتها السادسة في عام ٢٠-١٠-٢٠٢٤، والتي تمت من خلال اجبار دولي واتحادي من قبل المحكمة الاتحادية، حيث اصدرت حكما ضد تمديد ولاية برلمان إقليم كردستان باعتباره مخالفا لدستور البلاد وأعلنت عن انتهاء عمل المجلس التشريعي وذلك لان المدة القانونية والزمنية لبرلمان الاقليم قد انتهت منذ عامين[14]، وامرت

المفوضية العليا المستقلة بالانتخابات في العراق بدل من مفوضية الانتخابات في الاقليم بالإشراف على انتخابات جديدة في الإقليم، حدث تغيير مهم في صيغة النظام ال الانتخابي لهذه الدورة والذي يختلف عن الدورات السابق حيث أصبح النظام الانتخاب هو النظام النسبي بالقائم المفتوحة وعملية توزيع الاصوات أصبحت بنظام (الكوتا هير) والتي تم توضيحها سابقا، وعدد الدوائر أصبح أربع دوائر انتخابية توزعت على أربيل دهوك السليمانية وحلبجة بدلا من الدائرة الانتخابية الواحدة؛ شارك في هذه الانتخابات تحالفان و(١٣) حزب و(١٢٤) مرشح مستقل، تنافسوا على (١٠٠) مقعد برلماني كان منهم (٥) مقاعد كوتا للاقليات (3 مسيحيين و٢ تركمان)، و(٣٠٪) كوتا للنساء من مجموع المقاعد البرلمانية[15]، وفقا لنتائج الانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان في دورته السادسة حصول النساء في محافظات الاقليم على (30) مقعد خصص لهن توزعت كالاتي :(11مقعد لمحافظة السليمانية، 10 مقاعد لمحافظة اربيل، 8 مقاعد لمحافظة دهوك، مقعد واحد لحلبجة) ويرجع سبب انخفاض عدد المقاعد الى القائمة المفتوحة وعملية توزيع الاصوات التي تغيرت في هذه الدورة[16].

نوضح في الجدول التالي، نسبة ما حصلت عليه النساء من مقاعد في برلمان اقليم كردستان بعد عام 2003، وبحسب كل دورة انتخابية منذ عام 2005 حتى عام 2024:

جدول رقم(2) يبين نسب تمثيل المرأة في برلمان اقليم كردستان من عام 2005 الى 2024

الدورات الانتخابية	نسبة المقاعد
الدورة الانتخابية (2005-2009)	٪٢٥
الدورة الانتخابية (2009-2013)	٪٣٥
الدورة الانتخابية (2013-2018)	٪٣٠
الدورة الانتخابية (2018-2024)	٪٣٠
الدورة الانتخابية (2024-2028)	٪٣٠

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: (الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان، مصدر سبق ذكره، والانتخابات البرلمانية لاقليم كردستان للسنوات من 2005-2024).

يلاحظ من الجدول السابق، ان نسبة حصول المرأة على المقاعد النيابية في الدورة الأولى عام 2005 كانت بحدود الـ 25٪، والسبب الذي عزز وجود المرأة بهذه النسبة هو الكوتا وضمانة حق المرأة في العمل السياسي والتمثيل النيابي، ونجد ان النسبة ارتفعت عن الدورة البرلمانية الأولى 10٪حيث حصدت النساء على 35٪ من المقاعد النيابية في الدورة الثانية عام 2009 وهذه زيادة

إيجابية ومهمة ويرجح ان يكون السبب في ذلك هو الدور الذي مارسته منظمات المجتمع المدني آنذاك والبرامج الدولية التي قامت بأدوار توعوية خاصة في تأهيل المرأة للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي مما عزز من قدرتها التنافسية وكذلك دورها الريادي الذي أظهرت نتائجه الانتخابات، وبدأت نسبة المرأة بالاستقرار وفق نظام الكوتا بنسبة (30٪).

ثانيا: رئاسة البرلمان

تمكن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من المحافظة على منصب رئاسة البرلمان في اقليم كردستان، فقد شغل (عدنان المفتي) منصب رئيس البرلمان في دورة البرلمان الثانية عام 2005، والدكتور(كمال كركوكي) في الدورة الثالثة عام 2009 تلاه السيد (ارسلان بايز)، و السيد(يوسف محمد صادق) في دورة البرلمان الرابعة عام2013 [17].

و تم انتخاب السيدة (ريواز فائق حسين)[*] عام 2019 لرئاسة البرلمان الكردستاني، وتعد هذه التجربة الاولى من نوعها في العراق والثانية على مستوى الشرق الاوسط حيث تولت السيدة (فوزية عبد الله زينل) رئاسة البرلمان دولة البحرين؛ وذلك بعد ان ترأست المجلس بشكل مؤقت (فالا فريد)، حيث استلمت المنصب من 2019/2/18الى 2019/7/11، على الرغم من انها عضو في (الحزب الديمقراطي الكردستاني) الا انه تم انتخابها لعدم وجود رئيس للمجلس [18].

اشارت السيدة (ريواز فائق) في لقاء تلفزيوني عن انضمامها إلى عالم السياسة بعمر صغير، وان "اليوم وعلى الرغم من عدم وجود نساء كثر في السياسة وفي (الاتحاد الوطني الكردستاني) خاصة، ووجود الهيمنة الذكورية في المجتمع السياسي والتميز والاساءات الاخلاقية، اصبحت النساء رهينات المكاسب الشخصية والسياسية للسياسيين الرجال"، اذ ان " السياسة في اقليم كردستان تقتصر على الرجال فهم يتمتعون بقدرات كبيرة ولديهم النفوذ والمال، كما يعتقدون ان امكاناتهم تفوق امكانات النساء في مجال العمل السياسي وهم الوحيدون الذين لديهم القدر على التحمل والعمل الاداري السياسي وخاصة الاحزاب السياسية" [19].

---

[*] ريواز فائق: ولدت ريوازعام 1977 في محافظة ديالى، ودرست القانون وحصلت على شهادة الدكتوراه في القانون المدني والاستثماري، وعملت كمحققة في المحكمة المحلية في دربندخان، كما وانها عينت استاذة ورئيسة قسم القانون في المعهد التقني في السليمانية؛ هي عضوة في حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) منذ كان عمرها ١٥ عام، في زمن رئاسة (جلال الطالباني) للحزب، وتحافظ السيدة ريواز على ارتداء الزي الكردي التقليدي الذي تلبسه المرأة منذ زمن وخاصة في جلسات البرلمان و السبب في ذلك، تثمينا لجهود ودور ومكافحة المرأة الكردستانية عبر الازمان جنبا مع الرجل، كونها امرأة كردستانية وامرأة عراقية تعتقد بان المرأة في كردستان وفي العراق وفي جميع انحاء العالم تستطيع ان تخترق اي مجال بل وتكون متميزة فيه، وليس من المهم ان يكون صاحب المنصب هو رجل او امرأة، بل بعدة موضوعات موضوعية تكمن في العمل وادارته والسيطرة عليه في ظل مجموعة من التحديات التي قد تواجه الرجل والمرأة على حد سواء.

كما وتعبر (ريواز فائق) عن التحديات الكبيرة التي واجهتها قبيل انتخابها لرئاسة البرلمان بعد إن كانت نائبة لمدة ست سنوات قبل عام 2019، إذ تولت منصب عضو في إدارة (الاتحاد الوطني الكردستاني) في السليمانية، وتعد نفسها من النساء الكردستانيات القويات والمميزات، حيث اكتسبت خلال العمل السياسي السابق لها مهارة السيطرة على زمام الامور في العمل" [20].

اما خلال ترأسها رئاسة المجلس سعت الرئيسة بجهود حقيقية الى عدة انجازات و اسهامات وذلك بالعمل على تشريعات عديدة من القوانين المهمة خلال الفصل التشريعي، و سعت من منذ تسلمها المنصب على:

أ- بناء تعاون مؤسسي بين البرلمان ورئاسة الإقليم، إذا عملت على عقد عدة اجتماعات بشكل دوري مع السيد رئيس الإقليم (نيجيرفان بارزاني)، من أجل تعزيز الدور التنسيقي بين التشريع والدستور [21].

ب- العمل على تقوية العلاقة بين الاقليم والمركز، من خلال بناء جسور التعاون بين "برلمان اقليم كردستان ومجلس النواب العراقي"، ومتابعة مختلف القضايا والقوانين التي تعنى بالاقليم وتصدر من مجلس النواب العراقي [22].

ت- فتحت المسارات والافق لسن تشريعات برلمانية جديدة ومنها: إقرار العديد من المشاريع القانونية والتعاون مع الحكومة من اجل ارسال المزيد من المقترحات بهدف قراءتها، وكان من ضمن مقترحات القوانين، العمل على تشريع قانون "خاص بمنع استيراد المحروقات ومنع تهريب النفط في اقليم كردستان"[23]

ث- اشرفت على اجتماع من أجل تعديل وسد الثغرات الموجودة في قانون (مناهضة العنف الأسري رقم (8) لسنة 2011)[24].

ج- عملت على خلق تعاون مع المنظمات المجتمع المدني النسوية بعد ان ارسلت اليها بكتاب رسمي يتضمن تقديم مقترحات فيما يخص التحرش والعنصرية والتمييز وحماية النساء في اماكن العمل [25].

ح- الاعتراف "بالإبادة الجماعية للأقلية الايزيدية"، اذا اعتمد البرلمان اليوم الثالث من الشهر الثامن من كل سنة يوم(الابادة الجماعي للايزيديين)[26].

خ- اطلاق عدد من المبادرات التشريعية لدعم " تعديل قانون وزارة المالية والاقتصاد لتحديث اليات الموازنة والايرادات [27].

فضلا عن ذلك، لا يمكن ان نغفل عن الهيمنة الذكورية والتمييز ضد المرأة على مراكز صنع القرار السياسي من اهم التحديات التي تواجه نساء كردستان العراق، وليس العراق فقط بل لمختلف الشعوب والمجتمعات التي تعاني من تمايز وتفريق على اسس عرقية ودينية وجنسية، تكون النساء ضحية لتلك الصراعات المجتمعية وتحدد خياراتها في الحياة وممارسة الانشطة العامة وتضيق افاق عملها واهم تلك الانشطة هي المشاركة السياسية.

المطلب الثاني- السلطة التنفيذية

تمثل السلطة التنفيذية الجهة الأعلى في ادارة شؤون الاقليم (السياسية، الاقتصادية، الامنية) وتنظيم العلاقة بين المواطنين والسلطة، سنتناول السلطة التنفيذية من خلال الحديث عن دور (رئيس الاقليم والصلاحيات ممنوحة له) وكذلك (الحكومة ورئيسها والوزارات في الاقليم).

اولا: رئيس اقليم كردستان العراق

تم تأسيس رئاسة الاقليم كمؤسسة رسمية من خلال برلمان كردستان في عام 2005، وان منصب رئاسة الاقليم يمثل "أعلى سلطة تنفيذية في إقليم كردستان" وفقا لنص مشروع دستور الاقليم على ان "رئيس إقليم كردستان هو الأعلى للسلطة التنفيذية والقائد العام لقوات البيشمه ركه (حرس الاقليم) ويمثل شعب الإقليم وينوب عنه في المناسبات الوطنية والقومية، ويتولى التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم"[28]، ويتم انتخابه من قبل المواطنين بالاقتراع العام والسري المباشر لمدة أربع سنوات، كما ويجوز انتخابه مرة ثانية، وفقا للنص "ينتخب رئيس إقليم كردستان عن طريق الاقتراع العام السري المباشر من قبل مواطنين إقليم كردستان وتكون مدة ولاية رئيس إقليم كردستان أربع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستوري ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية"[29]؛ وتم انتخاب (مسعود البارزاني) كأول رئيس منتخب لاقليم كردستان العراق في 2005/1/31، وتم انتخابه مرة ثانية عام 2009؛ وهو رئيس وقائد الحزب الديمقراطي الكردستاني (اكبر واهم و اول حزب في كردستان العراق)[30].

ومن الجدير بالذكر، تم انتخاب (مسعود البارزاني) رئيسا لاقليم كردستان من العام 2005 حتى العام 2017، حيث تم الاعلان عن عدم تمديد ولايته لمنصب رئيس الاقليم في نهاية شهر تشرين الاول ومطلع شهر تشرين الثاني من عام 2017، استناداً للنص الدستوري يحق له تولي ولاية ثانية فقط، وبما ان منصب رئيس الاقليم هو من حصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، تم في 2018/12/3 ترشيح (نيجيرفان البارزاني) حفيد (مصطفى البازراني) وابن اخو (مسعود

البارزاني)، وبهذا يعد (نيجيرفان البارزاني) ثاني رئيس للإقليم في تاريخ اقليم كردستان؛ كما شغل منصب رئيس وزراء اقليم كردستان العراق منذ عام 1999 الى 2019[31].

وحرصا على دور المرأة وتمكينها في الاقليم، فقد دعم الرئيس (مسعود البارزاني) النساء الكردستانيات في مختلف المجالات منذ تأسيس الحكومة والى وقتنا الحالي، واستكمل الرئيس (نيجيرفان البارزاني) هذه النهج فهو امتداد لما بدأ به عمه (مسعور البارزاني)، ابتداءا من اقرار نظام الكوتا في مشروع الدستور، و مرورا بعدة استراتيجيات وقوانين وتشريعات تدعم تمكينها اجتماعيا، اقتصاديا و سياسيا، انتهاءا بالمؤتمر الاول من نوعه لدعم المرأة في الاقليم (مؤتمر نساء كردستان) وهو خطوة مهمة في تمكين المرأة الكردستانية واعادة تفعيل نشاطها في الحياة العامة، و نلاحظ الدعم المستمر لقضايا النساء وتعزيز من دورهن الذي تلعبه في مختلف ميادين الحياة، وحرص القيادة السياسية في حكومة اقليم كردستان على دعم المرأة وتوسيع افق مشاركتها في مواقع صناعة القرار، كما يركز الرئيس (مسعود البارزاني) على دعمه للمرأة في مختلف المحافل، ففي (مؤتمر نساء كردستان) ووصف دور المرأة بالدور المهم والاساس في بناء نظام يرسخ الديمقراطية وقال: "ان دور المرأة الكردية لم يكن ابدا اقل من الرجل، ان لم يكن اكثر منه في بعض الاحيان"، دليل واضح على ان المرأة هي العمود الفقري للمجتمع فهي نصف المجتمع وتعد النصف الاخر[32].

ولكن لا مناص من القول، ان الرجال في اغلب الدول العربية والاجنبية وليس في العراق وكردستان فقط، هم محتكرين منصب رئيس الدولة او منصب رئيس الاقاليم في اغلب دول العالم والشرق الاوسط على وجه الخصوص، وذلك لعدة اسباب اجتماعية ودينية واقتصادية وسياسية مجتمعة، لم تُمنح المرأة تصدر تلك المناصب والادوار بل حتى لم تستطع امرأة ان تفكر بهذا المنصب وتسعى له، اما فيما يخص رئاسة اقليم كردستان هو مبدئيا منصب محتكر من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو حكر على عائلة البارزاني، حيث نلاحظ في تاريخ اقليم كردستان ومنذ تأسيس اول انتخابات في الاقليم والى وقتنا الحالي لم يترأس المنصب الا رئيسين وهما(مسعود البارزاني) و(نيجيرفان البارزاني)، ولا يمتلك أي حزب او شخصية في الاقليم القدرة والقوة والارادة بالمنافسة على هذا المنصب من الرجال فماذا عن النساء.

ثانيا: مجلس وزراء اقليم كردستان

يمثل "مجلس وزراء اقليم كردستان السلطة التنفيذية والإدارية في الإقليم"[33] ، ويتكون من:

1- رئيس الوزراء (الحكومة): يعد (نيجيرفان البارزاني) هو اول رئيس لحكومة الاقليم، حيث شغل منصب رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان العراق في الحكومة الرابعة (١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠٥)، و الحكومة الخامسة (٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٩)، والحكومة السابعة (٢٠١٢ولغاية ٢٠١٩)[34]، انتخب بعده (مسرور البرزاني) ثاني رئيس لحكومة اقليم كردستان- العراق في 2019/10/10، وهو ابن (مسعود البرزاني) وابن عم (نيجيرفان البارزاني)، شغل منصب إدارة جهاز الأمن والاستخبارات عام ١٩٩٨، كما اسس (مسرور البارزاني) منظمة خيرية غير ربحية لمساعدة اللاجئين والمحتاجين والناجحين في عام 2005، واصبح في عام ٢٠١٠ عضو داخل المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتم تعيينه من قبل (مسعود بارزاني) في عام ٢٠١٢ مستشارا لمجلس الأمن في إقليم كردستان (للإشراف على الأجهزة الأمنية والاختبارات العسكرية والمؤسسات الاستخبارات المختلفة)، ساهم(مسرور البارزاني) في (تشكيل غرفة عمليات مشتركة مع التحالف الدولي لتوجيه الضربات الجوية وتنفيذ العمليات الميدانية ضد الإرهابيين) في عام ٢٠١٤، انتخب رئيس للحزب عام ٢٠٢٢[35].

لا تختلف حكومة اقليم كردستان عن الحكومة الاتحادية واغلب حكومات الشرق الاوسط وبعض دول العالم، اذ لم تتمكن أي امرأة من الوصول لهذا المنصب لعدة اسباب تم ذكرها سابقا.

2- الوزارة والوزراء: للاقليم (19) وزارة وهي كالاتي:[36]

أ- وزارة العدل.

ب- وزارة شؤون البيشمركة.

ت- وزارة الداخلية.

ث- وزارة المالية والاقتصاد.

ج- وزارة الثروات الطبيعية.

ح- وزارة الصحة.

خ- وزارة التربية.

د- وزارة الإعمار والإسكان.

ذ- وزارة البلديات والسياحة.

ر- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ز- وزارة التخطيط.

س- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ش- وزارة الثقافة والشباب.

ص-وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين.

ض-وزارة الزراعة والموارد المائية

ط-وزارة التجارة والصناعة.

ظ-وزارة النقل والاتصالات.

ع- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .

غ- وزارة الكهرباء.

يلاحظ مما تقدم عدم وجود وزارة بأسم المرأة تعنى بشؤونها في اقليم كردستان، ولكن توجد مؤسسات تابعة لرئاسة مجلس الوزراء في الاقليم وتشكيلات تابعة للوزارات تعنى بشؤون وقضايا النساء، حيث تعالج هذه القضايا عن طريق هيئات لا تمتلك قوى ادارية وسياسية كما في الوزارات المستقلة، وهي: "المجلس الاعلى للمرأة والتنمية[*]"[37]، و"دائرة شؤون المرأة في الرعاية الاجتماعية"[38]، كما هناك لجان تعنى بحقوق المراة وتعرف بأسم " لجنة الدفاع عن حقوق المرأة[**]"[39].

وتجدر الاشارة الى، نسبة النساء غير المتساوية في مختلف الكابينات الوزارية منذ عام 2005 الى الان، ويرجح السبب في ذلك عدم الايمان الحقيقي بقدرة النساء على صناعة القرار وادارة مؤسسة وزارية، اذ لا تمتلك الخبرة السياسية في القيادة، وانما وجودها في التشكيلات الحكومية هو تحقيقا لمتطلبات الديمقراطية التي نص عليها مشروع دستور الاقليم، اضافة الى عدم وجود كوتا تنفيذية، تحتم على صانعي القرار السياسي بتخصيص نسبة للنساء الكردستانيات في التشكيلة الحكومية لاي كابينة وزارية، حيث لم تتعدى النسبة عن (10%) من مجموع الوزارات، وسيتم ذكر اسماء الوزيرات على اختلاف الدورات الانتخابية وعلى الشكل الاتي:

---

[*] المجلس الاعلى للمرأة والتنمية: هو جهة رسمية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، يعنى بحماية حقوق نساء كردستان ومتابعة السياسيات ومراقبة الاستراتيجيات المتبعة وفق القانون من قبل الحكومة في كل مايتعلق بشؤون المرأة وقضاياها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتعلق بتمكين النساء.

[**] لجنة الدفاع عن حقوق المرأة: هي لجنة ترأسها السيدة " لنجة ابراهيم عبد الرحمن"، تهتم وتدافع عن المرأة وحقوقها وكل ما يخص النساء من مكافحة العنف والتمييز وتعمل على اعداد واقتراح قوانين تنصف المرأة في الاقليم، وتم الضغط من قبل اللجنة على البرلمان وبعد عقد اجتماعات تم اقرار قانون رقم (8) لسنة 2011 (قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كردستان).

جدول رقم (3) يبين الكابينات الحكومية واسماء الوزيرات واسم الوزارة في اقليم كردستان العراق مع النسبة المئوية التقريبية.

الكابينة الوزارية	اسماء الوزيرات	اسم الوزارة	النسبة
الكابينة الخامسة سنة 2006	جنار سعد عبد الله	وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين	%8
	نازنين محمد وسو	وزارة البلديات	
	وداد خورشيد عثمان	وزارة الصناعة	
	جنان قاسم	وزارة الاقليم لشؤون المرأة	
الكابينة السادسة سنة 2009	آسوس نجيب عبد الله	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	%2
الكابينة الوزارية سنة 2012	آسوس نجيب عبد الله	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	%2
الكابينة الوزارية سنة 2014	نوروز مولود محمد امين	وزارة البلديات والسياحة	%4
	بخشان عبد الله زنكة	المجلس الاعلى لشؤون المرأة	
الكابينة الوزارية سنة 2024	كويستان محمد عبد الله	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	%6
	بيگرد دلشاد طالباني	وزيرة الزراعة والموارد المائية	
	فالا ابراهيم	وزيرة الاقليم لشؤون البرلمان	

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر :

1- الصفحة الرسمية لحكومة اقليم كردستان، الوزارات والوزراء، التشكيلات الوزارية لحكومة اقليم كردستان من عام ١٩٩٩-٢٠١٤، تاريخ الزيارة 2025/4/15، وقت الزيارة 4:22 م، للمزيد انظر:

2- https://8th.cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=14&s=030000&r=370&p=265&t=0&h=1

3- الصفحة الرسمية لحكومة اقليم كردستان، الوزراء، الكابينة الحكومية، تاريخ الزيارة 2025/4/15، وقت الزيارة 6:30 م، للمزيد انظر: https://gov.krd/arabic/government/the-cabinet.

يلاحظ من الجدول اعلاه، ان المرأة في الاقليم تعاني من ضعف التمثيل في المناصب الوزارية، اذ لم تتجاوز نسبة التمثيل في الحكومات السابقة على اختلافها عن (10%)، وهذه النسبة تعبر عن مجموعة من التداخل في البنية الاجتماعية والثقافية مع اعتبارات تنظيمية سياسية، اذ ومع تبني خطاب المساواة والتمكين السياسي للمرأة من قبل الحكومة والاحزاب في الاقليم، الا اننا نشهد عدم تطبيق الخطاب الى سياسات فعلية، تؤدي فعليا بأشراكها في مواقع صنع القرار، وعلى وجه التحديد المناصب التنفيذية، ويرجح السبب في ذلك الى الثقافية السياسية للساسة السائدة في الاقليم، (اذ تمتاز بطابع ذكوري قوي، وهذا الهيمنة ليست فقط على مناصب النخب السياسية بل تعتد لتشمل قطاعات اوسع في المجتمع، وهذا الامر يعيد انتاج التصورات الخاطئة عن تمكين المرأة في المؤسسات الحكومية والحزبية)، ومن الجدير بالذكر، ان غياب المرأة في التمثيل الحكومي لا يعني افتقارها الى عنصر الكفاءة بل العكس من ذلك، بل هو نتاج بنية اجتماعية وسياسية تحتاج الى مراجعة جذرية، تبدأ من المؤسسات الحكومية والحزبية

لتشمل الدولة والمجتمع على حد سواء، يضاف الى ذلك، عدم وجود كوتا تنفيذية كالبرلمان تخصص نسبة معينة تلتزم الحكومة في تطبيقها، لذا تبقى مشاركة النساء مرهونة بالارادة السياسية، والصعوبة تكمن في السياسيات الحزبية في الاقليم اذا هي تخضع الى مفهوم المحاصصة الحزبية مع وجود الاعتبارات العشائرية والقومية مما يصعب تحقيق عدالة واضحة بقيادة المرأة في المناصب الحكومية، واخيرا، يمكن القول بأن المناصب الوزارية في الاقليم تخضع لتوازنات دقيقة بين الكتل الحزبية والقوى السياسية، وتعطى الاولوية لتلك التوازنات الجغرافية والقومية او الحزبية، وبالمقابل تهمش المرأة ويتم اقصاءها بشكل غير مباشر، اذا ان حضور المرأة يكون نسبيا في تشكيل الحكومات، وبالتالي يؤثر على تولها المناصب الوزارية.

ثالثا: مجالس المحافظات

"مجلس المحافظة هو السلطة الرقابية ضمن الحدود الادارية للمحافظة وله حق اصدار القرارات والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية والمالية في المحافظة بما يمكنها من الاشراف على ادارة شؤون المحافظة وفق مبدأ اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة في الاقليم"[40].

يضم اقليم كردستان العراق اربع محافظات بشكل رسمي (اربيل، السليمانية، دهوك، حلبجة)، صوت مجلس النواب العراقي على اقرار المحافظة الرابعة في اقليم كردستان (حلبجة) بأن تصبح محافظة جديدة والمحافظة رقم(19) في العراق بتاريخ (2025/4/14)، حيث تم هذا التصويت نتيجة مطالبات وجهود مكثفة وعبر عدة سنوات من الصراعات السياسية والعلاقة المتوترة بين الاقليم والمركز، اذ تم الاعلان عنها كمحافظة رابعة للاقليم من قبل حكومة اقليم كردستان في عام 2014 من دون ان تعترف الحكومة الاتحادية بذلك، يبلغ عدد سكانها (145) الف نسمة من اجمالي (6,556,752) نسمة، اما اداريا فتتبع محافظة (حلبجة) محافظة (السليمانية) [41].

تم تعيين السيدة (نوخشه صالح) من قبل رئيس الوزراء (مسرور بارزاني) منصب محافظ حلبجة بالوكالة، وبهذا تعد السيدة (نوخشه صالح) اول امرأة في تاريخ العراق تحصل على منصب محافظ، شغلت (نوخشه صالح) منصب مدير(ناحية بيارة) في منطقة هورامان التابعة لمحافظة حلبجة، كما وتولت منصب قائممقام محافظة حلبجة منذ 2016 عن (الاتحاد الوطني الكردستاني) [42].

ومن الجدير بالذكر، وجود "الكوتا النسائية" في مجالس المحافظات لاقليم كردستان العراق كنسبة ثابتة لضمان حق المرأة، اذ تعد من ابرز الاليات التي امتازت بها حكومة الاقليم بعد العام 2005، لضمان اشراك المرأة وتعزيز تواجدها في الحياة السياسية، في حين تم اعتماد نسبة ما لاتقل عن (30%) من المقاعد للنساء، تنسجم هذه النسبة مع التوجهات الدولية والوطنية التي تدعوا الى تمكين النساء سياسيا، وتأسيسا لما سبق ينص (قانون الادارات المحلية والمجالس البلدية): "يجب أن يستهدف قانون انتخاب المجالس المحلية تحقيق نسبة التمثيل للنساء لا تقل عن 30% من عدد أعضائه"[43]، و توجد كوتا في المجلس المحلي للقضاء ايضا حسب النص " يشكل المجلس المحلي للقضاء عن طريق الانتخابات العامة المباشرة ويتكون من (7) سبعة اعضاء للقضاء الذي يقل عدد نفوسه عن خمسين الف نسمة ويضاف إليهم عضو عن كل خمسين الف نسمة يزيد عن الحد المذكور على ان تنظم قوائم المرشحين بالشكل الذي يضمن نسبة مشاركة للنساء لا تقل عن (30%) من الاعضاء"[44]، يضاف الى ذلك "يشكل المجلس المحلي للناحية عن طريق الانتخابات العامة المباشرة ويتكون من (5) اعضاء للناحية التي يقل عدد نفوسها عن خمسة وعشرون الف نسمة ويضاف اليهم عضو عن كل (25000) خمس و عشرين الف نسمة يزيد عن الحد المذكور على ان تنظم قوائم المرشحين بالشكل الذي يضمن نسبة مشاركة للنساء في المجلس لا تقل عن (30%) من عدد الاعضاء"[45].

مع ذلك يكمن القول، بأن التحدي الاكبر في الاقليم لا يكمن في نص وجود الكوتا قانونيا، بل في مدى فاعلية تطبيق هذا القانون ضمن الحياة السياسية، اذ نلاحظ عبر الدورات السابقة نسب مختلفة من اعضاء مجالس المحافظات في اقليم كردستان للنساء في مختلف الدورات الانتخابية، حيث شكلت (12%) من مجموعة اعضاء محافظة دهوك، و(9%) من مجموع اعضاء محافظة اربيل، اما عن مجلس محافظة (السليمانية) فقد كانت النسبة (13%) من مجموع اعضائها في عام 2005، وفي عام (2013) فكانت النسب كالاتي: محافظة (دهوك 9%) ومحافظة (اربيل 9%) ومحافظة (السليمانية 10%)[46].

وبناءا على ذلك يمكن ان نستنتج، ان الكوتا النسائية في مجالس المحافظات لاقليم كردستان غير مفعلة بشكل حقيقي، وتم التعامل معها كحدى اقصى وليس ادنى، اذ نلاحظ ومن خلال النسب عدم منح النساء المقاعد الفعلية، حيث تكتفي الاحزاب بترشيح النساء لغرض تلبية الشرط القانوني، من دون اي فرص حقيقية للتأثير او الفوز، وان غياب الدعم والتمكين الحقيقي للنساء داخل الاحزاب السياسية يضعف من وجود الكوتا وجدوتها، حيث يتم حصر

النساء في اطر معينة ونمطية، ويتم بذلك اقصائهن من الادوار القيادية، مع غياب الرقابة و آليات المتابعة التي تعنى بمراقبة مدى تطبيق الكوتا في المجالس المحلية، ومن المتفق عليه ايضا، ان الكوتا هي وسيلة لإزالة العوائق البنيوية امام النساء وليست اداة رمزية او رقم ونسبة يكتب في القوانين، وعليه يتطلب وضع اصلاحات تشريعية وسياسية ومجتمعية شاملة لغرض تحقيق النص القانوني.

المطلب الثالث: السلطة القضائية

تعد السلطة القضائية في أي نظام ديمقراطي جديد ركيزة أساسية له، تمارس دورها المحوري في تحقيق العدالة وضمان مبدأ المساواة وحماية الحقوق والحريات ضمن القانون.

برزت أهمية السلطة القضائية بشكل خاص في اقليم كردستان بعد عام 2005 بعد ان تحول النظام السياسي والدستور تحول جذريا وتمت اعاد بناء المؤسسات على اساس ديمقراطي وفيدرالي، وعلى الرغم من تمتع الاقليم باستقلال نسبية قبل عام 2005، الا انه لم يمتع بالاستقرار المؤسساتي الا بعد العام 2005، اذ ان هناك غياب للأطر الدستورية التي تنظم العلاقة بين سلطة الاقليم والحكومة الاتحادية، اذ شهدت المرحلة الجديدة وضع اسس قانونية لهذه العلاقة، حيث اتخذ الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الفيدرالي، ومنح حرية تكوين الاقاليم، واعطى صلاحيات وسلطات واسعة في ادارتها، بما في ذلك السلطة القضائية في اقليم كردستان، اذ ان اقليم كردستان لديه سلطة قضائية خاصة به ويكون "القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، كما له الولاية العامة على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية في إقليم كردستان، وأن الأحكام الصادرة والقرارات القضائية تنفذ باسم الشعب "[47]، وتتألف من " مجلس القضاء، المحكمة الدستورية، محكمة التمييز، هيئة الإشراف القضائي، هيئة الادعاء العام، والمحاكم بمختلف درجاته وأنواعها وهيئاتها"[48].

وقد انعكس هذا التطور الحاصل في الوضع العام وترسيخ عمل المؤسسات والشؤون الداخلية في اقليم كردستان وحالة الاستقلالية المؤسساتية الفصل بين السلطات وتوزيع الادوار والصلاحيات على دور النساء بشكل عام في السلطة القضائية بإقليم كردستان العراق، فأنه يمتاز بالإيجاب وذلك لما تمتلكه ادارة الاقليم من رؤية بهذا الخصوص حيث تزيد من دور واسهامات المرأة بمختلف الميادين لاسيما القضاء الذي يعتبر السلطة الاسمى والاهم والاكثر حساسية لما تمارسه من دور في احقاق الحق وفض النزاعات باستقلالية تامة ووفقا للقوانين

والتشريعات القائمة؛ كما عبرت السيدة (داليا آزاد)[*] عن المساحة التي تشغلها المرأة وتعمل فيها ضمن المؤسسات القضائية داخل الاقليم حيث قالت:" عدد النساء القضاة في رئاسة محكمة استئناف السليمانية يبلغ 31 قاض سيدة من أصل 94 قاض، واما في جهاز الادعاء العام فمن أصل 65 مدع عام هناك 24 من النساء، اما في أربيل فهناك 23 قاض من النساء، وفي دهوك 10، من القضاة من النساء" وهذا في واقع الامر تطور ملموس ومهم ويرسخ مبدأ المساواة في الفرص والحقوق وان تعمل النساء بمختلف القطاعات اسوة بأقرانهن من الرجال دونما تمييز او تفضيل على اسس الجنس، وبخصوص هذا التطور الحاصل اشارة السيدة (داليا آزاد) إلى "أن مشاركة المرأة في السلك القضائي في اقليم كردستان اكثر منها في وسط وجنوب العراق"[49]

ومن خلال تتبع واقع المرأة وعملها في مؤسسات السلطة القضائية داخل اقليم كردستان العراق، لاحظنا عدم وجود بيانات احصائية حكومية رسمية عن نسبة تمثيل المرأة ومدى مشاركتها في الجانب القضائي على مر السنوات السابقة، ويتسم هذا الموضوع بالغموض النسبي في توثيق الإحصاءات، الا القلة القليلة المتمثلة في تصريحات اعلامية لبعض المسؤولين في مؤسسات القضائية، كما يمكن ان نلاحظ من ذلك، وجود فجوة واضحة عن طبيعة الدور الذي تلعبه النساء في السلطة القضائية، حيث ان غياب الاحصائيات الرسمية الدقيقة عن عدد القاضيات واماكن عملهن بحسب الاختصاصات، يعد من بين ابرز التحديات في فهم الدور السياسي للمرأة في الاقليم، وهذا يعكس مدى ضعف عنصر الشفافية في المؤسسة وغياب قاعدة معلوماتية مهمة، كما لاحظنه عدم وجود رقابة على ذلك وغياب الضغط القانوني في نشر هذه البيانات.

الخاتمة:

أن التحولات الكبيرة التي شاهدتها الساحة السياسية في إقليم كردستان بعد عام 2003 كان أبرز نتائجها تنامي دور المرأة الكردستانية في الحياة السياسية على مستوى تمثيلها ومشاركتها في المجالس المحلية وفي تقلد ها المناصب التنفيذية وإنخراطها في العمل الحزبي والمنظمات المجتمع المدني، إذا أن الحكومة الكردية في الإقليم عملت على وضع استراتيجيات تعزز من واقع النساء وترفع من مكانتها السياسية ابتداءا من إقرار نظام "الكوتا التشريعية" بما لا يقل عن (30%) من أعضاء المجالس التشريعية والمحلية أكثر بـ(5%) من نسبة الكوتا

---

[*] داليا آزاد: مديرة دوائر كتاب العدل في السليمانية وضواحيها.

المنصوص عليها في الدستور العراقي الداعم لسنة 2005، وسن العديد من القوانين التي تمكن المرأة في المجتمع وتعزز من دورها كال القوانين التي تمنع تحد من ممارسة التميز والعنف ضدها، إضافة إلى التعديلات الحاصلة في قانون الأحوال الشخصية، وانشاء مديريات ومؤسسات تابعة للبرلمان الكردي تعنى في قضايا النساء والدفاع عن حقوقها، ومن الجدير بالذكر الدعم الدائم لمنظمات المجتمع المدني النسوي .

غير ان هذا الانجاز لا يخلو من العراقيل والمعوقات، اذ وعلى الرغم من ذلك، فأن اقرار نظام "الكوتا النسائية" رفعت من نسبة النساء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بشكل كمي وليس نوعي، ومهما اجتهدت في تطوير ذلك، يبقى الأمر محصورا في الاطر الشكلية، وهذا ما يفسر عدم منحها مناصب قيادية سياسية، وهذا يشكل فجوة سياسية واضحة بين الاطر التشريعية والمؤسساتية، بمعنى اخر، ان المرأة في الاقليم لم تتمكن من تحقيق الحضور السياسي المطلوب والمتوقع حسب نسبة الكوتا المطروقة في مشروع دستور اقليم كردستان، ولم يرتقي الى مستوى التأثير الواضح والفعال في صنع القرار السياسي الذي يستند عليه مبدأ تكافؤ الفرص، ومن ثم عدم امكانيتها في صياغة السياسات العامة، وهذا يخضع لعدة متغيرات داخلية وخارجية، بما فيها طبيعة النظام، والأيديولوجية المتبعة من قبل الاحزاب الحاكمة، هيمنة العائلتين الحاكمتين على اغلب مفاصل الدولة، وهيكلية الاحزاب السياسية، ضعف في فاعلية المنظمات النسوية، اضافة إلى تأثر الاقليم بقضايا دولية واقليمية حيث تجعل من الوضع القائم متقلب ومتوتر ويشهد انعكاسا على قضية مشاركة المرأة في السياسة.

المصادر

1- المادة(40، 42 /اولا، 53)، مشروع دستور اقليم كردستان- العراق لسنة 2009.

2- طاهر حسو مير الزيباري، دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل- اقليم كردستان العراق، 2006، ص79.

3- المادة (3/اولا)، نظام توزيع المقاعد واستبدال الاعضاء لبرلمان كردستان العراق رقم (9) لسنة 2024، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

4- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان، تاريخ الزيارة 2025/2/2، وقت الزيارة ١٢:٥٩ص، للمزيد انظر: https://www.parliament.krd/arabic

5- رشيد عمارة ياس الزيدي وكردستان سالم سعيد، أثر نظام الكود النسائية في تفعيل دور المرأة في انتخابات برلمان اقليم كردستان العراق دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢١.

6- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان، مصدر سبق ذكره.

7- رشيد عمارة ياس الزيدي وكردستان سالم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص22.
8- المصدر نفسه ص22.
9- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان، مصدر سبق ذكره.
10- رشيد عمارة ياس الزيدي وكردستان سالم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص23.
11- المصدر نفسه، ص23 -24.
12- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان، مصدر سبق ذكره.
13- رشيد عمارة ياس الزيدي وكردستان سالم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص24.
14- المحكمة الاتحادية العليا، المحكمة الاتحادية تصدر قرارا بعدم دستورية بعض من مواد قانون انتخابات برلمان كردستان العراق، اعلام المحكمة الاتحادية العليا، بغداد، تاريخ النشر 2024/2/12، تاريخ الزيارة 2025/3/18، وقت الزيارة ٨:٣٤ ص، للمزيد انظر:
https://web.archive.org/web/20240725143220/https://www.iraqfsc.iq/news.5121. /
-15 Dana Talib Menmy, Iraqi Kurdistan prepares for October elections amid simmering political tensions and Turkey's military offensive ،middle east and north africa organization, 2024, Accessed 18 /3/ 2025 , time 8:16 AM, for more:
http://web.archive.org/web/20240916170544/https://www.newarab.com/news/iraqi-kurdistan-prepares-october-elections .
16- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية لأنتخابات برلمان اقليم كردستان العراق 2024.
17- الصفحة الرسمية لبرلمان كوردستان، رئاسة الاقليم، تاريخ الزيارة 2025/2/5، وقت الزيارة 5:48م، للمزيد انظر: https://www.parliament.krd/arabic/parties-and-mps/previous-presidency .
18- موقع الساعة، انتخابات اقليم كردستان العراق البرلمانية، تاريخ النشر2024/7/25، تاريخ الزيارة 2025/2/7، وقت الزيارة 2:2ص، للمزيد انظر: https://alssaa.com/post/show .
19- ريواز فائق حسن، رئيسة برلمان كردستان العراق المرأة الجريئة وسط" عالم الرجال"، لقاء تلفزيوني، ارم ملتيميديا، 2022، تاريخ المشاهدة 2025/2/10، وقت المشاهدة 4:51 م، للمزيد انظر:
https://youtu.be/
20- ريواز فائق حسن، رئيسة برلمان كردستان، لقاء تلفزيوني، برنامج "حوار" الشرقية نيوز، 2020، تاريخ المشاهدة 2025/5/10، وقت المشاهدة 5:16 م، للمزيد انظر: https://youtu.be/2oZJrLPBp-A?si=Z034v0gbXQBehiRV .
21- الصفحة الرسمية لرئاسة اقليم كردستان، رئيس اقليم كردستان يجتمع مع هيئة رئاسة برلمان كردستان، ، تاريخ النشر 2019/9/15، تاريخ الزيارة 2025/5/15، وقت الزيارة 11:33 م، للمزيد انظر:
https://presidency.gov.krd/ar/kurdistan-region-president-receives-the-speaker-of-parliament/?utm_source=chatgpt.com.

22- الصفحة الرسمية لرئاسة اقليم كردستان، رئيسة البرلمان تستقبل النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي، تاريخ النشر 2019/7/31، تاريخ الزيارة 2025/6/16، وقت الزيارة 12:15 ص، للمزيد انظر:
https://www.parliament.krd/arabic-news/posts/2019/july/

23- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان- العراق، نص كلمة الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان بمناسبة افتتاح الفصل التشريعي الخريفي، تاريخ النشر 2022/7/24، تاريخ الزيارة 2025/6/15، وقت الزيارة 11:15، للمزيد انظر: https://www.parliament.krd/arabic-news/posts/2019/september/ .

24- مؤسسة كركوك الاعلامية، رئيسة برلمان كوردستان تشرف على اجتماع بشأن تعديل قانون مناهضة العنف الاسري، تاريخ النشر 2022/7/24، تاريخ الزيارة 2025/6/15، وقت الزيارة 11:10، للمزيد انظر:
https://kirkuktv.net/AR/Details/7720?utm_source=chatgpt.com

25- صحيفة الشرق الاوسط، رئيسة برلمان كردستان: حمل ثقيل على عاتق السياسيات، تاريخ النشر 2021/11/22، تاريخ الزيارة 2025/6/15، وقت الزيارة 10:52 م، للمزيد انظر:
https://aawsat.com/home/article/2855156

26- الصفحة الرسمية لبرلمان كردستان- العراق، برلمان كردستان يختار الثالث من اب يوما للابادة الجماعية للايزيديين، تاريخ النشر 2019/8/4، تاريخ الزيارة 2025/5/15، وقت الزيارة 9:28 م، للمزيد انظر: https://www.parliament.krd/arabic-news/?page=31&year=2019&utm_source=chatgpt.com .

27- شبكة لالش الاعلامية، برلمان كردستان يستأنف فصله التشريعي الجديد بتعديل قانون وزارة المالية، تاريخ النشر 2021/8/31، تاريخ الزيارة 2025/5/16، وقت الزيارة 5:00 م، للمزيد انظر: https://www.lalishduhok.com/news/post/365806/?utm_source=chatgpt.com .

28- المادة (60/ اولا)، مشروع اقليم كردستان العراق لسنة 2009.

29- المادة (61،64)،المصدر نفسه.

30- المادة (60/ ثانيا)، المصدر نفسه.

31- الصفحة الرسمية لرئاسة اقليم كردستان، نيجيرفان ادريس بارزاني، تاريخ الزيارة 2025/3/2، وقت الزيارة 6:49، للمزيد انظر: https://presidency.gov.krd/ar/about/ .

32- موقع kurdistan24، بحضور الرئيس بارزاني.. انطلاق المؤتمر الاول لـ نساء كردستان في اربيل، تاريخ النشر 2025/4/13، تاريخ الزيارة 2025/6/10، وقت الزيارة 6:10 ص، للمزيد انظر: https://www.kurdistan24.net/ar/story/834693 ، وايضا: موقع رووداو ديجيتال، الرئيس بارزاني مؤكدا دعم نساء كردستان، تاريخ النشر 2025/4/13، تاريخ الزيارة 2025/6/10، وقت الزيارة 6:23 ص، للمزيد انظر: https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/13042025

33- المادة (69)، مشروع اقليم كردستان العراق لسنة 2009.

-34 The official page of the Kurdistan Region Presidenc, Nechirvan Barzani, Accessed 10 /6/ 2025 , time 8:46 AM, for more: https://presidency.gov.krd/en/about . /

35- الصفحة الرسمية لحكومة إقليم كردستان، رئيس الوزراء مسرور بارزاني، تاريخ الزيارة 2025/6/10، وقت الزيارة 2:15 م، للمزيد انظر:https://gov.krd/arabic/government/the-prime-minister/#pos_20112

36- الصفحة الرسمية لحكومة إقليم كردستان، الوزارة والوزراء، تاريخ الزيارة 2025/6/10، وقت الزيارة 3:02 م، للمزيد انظر: للمزيد انظر: https://gov.krd/arabic/government/entities/ .

37- الصفحة الرسمية لحكومة اقليم كردستان، المجلس الاعلى للمرأة والتنمية، تاريخ الزيارة 2025/6/1، وقت الزيارة 8:15 ص، للمزيد انظر: https://gov.krd/hcwa-ar/).

38- المصدر نفسه

39- الصفحة الرسمية لحكومة اقليم كردستان، لجنة الدفاع عن حقوق المرأة، تاريخ الزيارة 2025/6/10، وقت الزيارة 8:55 ص، للمزيد انظر:

https://www.parliament.krd/arabic-news/categories/

40- المصدر نفسه.

41- المادة (5)، قانون رقم (3) لسنة 2009، قانون المحافظات لاقليم كردستان- العراق.

42- هيئة إحصاء أقليم كردستان، وزارة التخطيط/حكومة اقليم كردستان العراق، تاريخ الزيارة 2025/4/20، وقت الزيارة ١:٥٢ص، للمزيد انظر: https://krso.gov.krd/ar/indicator ،وايضا: موقع ARABIC. (NEWS.CN))، تاريخ النشر 2025/4/15، تاريخ الزيارة 2025/4/20، وقت الزيارة 1:35 ص، للمزيد انظر:

https://arabic.news.cn/

43- المادة (18/رابعا)، قانون المحافظات في اقليم كردستان العراق، وايضا: موقع (RUDAW)، نوخشه ناصح تتولى منصب محافظة حلبجة بالوكالة، تاريخ النشر 2025/3/14، تاريخ الزيارة 2025/4/20، وقت الزيارة 1:11 م، للمزيد انظر: https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/ .

44- المادة (١٠٦/ ثانيا)، مشروع دستور اقليم كردستان-العراق لسنة 2009.

45- المادة (8)، قانون رقم(3) لسنة 2009، قانون المحافظات لاقليم كردستان العراق.

46- المادة (11)، المصدر نفسه.

47- تقدم اوضاع المرأة في اقليم كردستان 1992-2017، المجلس الاعلى لشؤون المرأة، اعداد كوثر كريم روزه، 2018، ص107.

48- المادة (78-79-80)، مشروع دستور اقليم كردستان العراق لسنة 2009 .

49- المادة (77)، المصدر نفسه.

50- داليا آزاد، برنامج شؤون عراقية، قناة المسرى، تاريخ النشر 2024/8/27، تاريخ الزيارة 2025/4/20، وقت الزيارة 9:27م، للمزيد انظر: https://almasra.iq/96721/ .

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(2)

The role of women in official institutions of the Kurdistan Region of Iraq after 2005

Hawraa Qais Sarhan

Prof. Dr. Oday Falih Hussein
Imam Kadhim College
of Islamic Sciences University

hawraa@alkadhum-col.edu.iq

Keywords: The role of women, official institutions, Kurdistan Region

Summary:

The Middle East has witnessed profound qualitative transformations in the structure of political and economic societies in recent decades, particularly with regard to women's rights and their participation in the political process and the accompanying requirements. The year 2003 witnessed a new and pivotal transformation in the political and social history of the Iraqi state, as the form of government and the system of government were changed from a centralized, totalitarian, authoritarian regime to a pluralistic democratic system. This beginning produced a new transitional phase in the reconstruction of state institutions entirely anew, especially after the vote on the new constitution in a general referendum in 2005. This transformation led to the participation of women at the political level. After the exclusion and marginalization that women were subjected to by governments prior to 2003, the constitutional and legal horizon came to guarantee women's right to decision-making and their participation and political partnership, by adopting the principle of the "women's legislative quota system," through which the presence of women within the parliament is regulated and the parliamentary role is fully exercised. When the Iraqi constitution was approved after a referendum in 2005, Kurdish women began a new and different phase in their political participation within the official institutions of the Kurdistan Region. This shift in the

constitution provided a legal framework through which women's rights in Kurdistan were strengthened, ensuring they had the greatest opportunities to participate in various aspects of life, especially political and economic ones. Thanks to the provisions in the constitution that guarantee equality between men and women in opportunities and rights, Kurdish women were able to enter the political arena on a wide scale, as they played a more important role in the government, parliament, and official bodies. The women's quota, included in the electoral system, is the most prominent tool that contributed to greater women's representation within the regional parliament, which helped open the way for women to assume leadership positions in the legislative and executive authorities.